

Distr.: General
17 March 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثانية والستون

الدورة التنظيمية، 21 نيسان/أبريل 2022

الدورة الموضوعية، 31 أيار/مايو - 1 تموز/يوليه 2022 *

البند 3 (ب) من جدول الأعمال المؤقت **

المسائل البرنامجية: التقييم

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بتقييم برامج مكتب الشؤون القانونية

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

يقدم تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية هذا، الذي أعدته شعبة التفتيش والتقييم، وفقاً للقرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين (انظر (Supp) A/37/38، الفقرة 362) باستعراض تنفيذ توصياته بعد ثلاث سنوات من اتخاذ قرارات بشأن التقييمات المقدمة إلى اللجنة. وقد حدد هذا الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات مدى تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لبرامج مكتب الشؤون القانونية (E/AC.51/2019/9).

وتناولت هذه التوصيات مختلف الجوانب المتعلقة بجدوى مكتب الشؤون القانونية وفعاليتها في تنفيذ الولاية المنوطة به. وقد أوصت اللجنة، في ختام دورتها التاسعة والخمسين، بأن تقر الجمعية العامة 6 توصيات واردة في تقرير التقييم الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية (التوصيات 1 و 2 و 3 و 4 و 6 و 7) وأن تنتظر الجمعية العامة في التوصية 5. وخلص الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات إلى أن جميع التوصيات الست التي أقرتها اللجنة قد نُفذت. وتعذر تقييم كامل أثر تنفيذ التوصيات حتى الآن نظراً

* تواريخ الدورة الموضوعية هي تواريخ تقديرية.

** E/AC.51/2022/1



لأن المكتب لم ينفذ بعد بشكل كامل بعضاً من السياسات والأطر الموصى بها. وقد لوحظ وجود بعض الأدلة على إحراز نتائج إيجابية ملموسة.

وتناولت التوصية 1 ضرورة أن يضع مكتب الشؤون القانونية وينفذ استراتيجية للتعاون التقني تغطي المجالات ذات الصلة من القانون الدولي، وفي هذا السياق تعتبر أنشطة التجارة الدولية هي الأهم. وتنفيذا لهذه التوصية، وضعت شعبة القانون التجاري الدولي استراتيجية للتعاون التقني ونفذتها. واستعرضت الاستراتيجية الأولويات المواضيعية والإقليمية للجهات المستفيدة استناداً إلى احتياجاتها وإلى ولاية المكتب، واستعرضت المزايا النسبية للشعبة وقيمتها المضافة، وقيمت الشراكات الحالية والشراكات الحاسمة الأهمية لتنفيذ ولاية الشعبة، وقيمت استراتيجيات النشر وحددتها. وفي إطار الاستراتيجية، حددت الشعبة أيضاً الحاجة إلى تنفيذ نظام سجلات جديد للمساعدة التقنية بهدف تحسين إمكانية الوصول إلى السجلات وإنشاء مستودع مركزي للمعارف يحتوي على بيانات مجدية. وقد عُمت مراعاة هذه الاستراتيجية في تخطيط الشعبة لأنشطة التعاون التقني وتنظيمها وتنفيذها وتقييمها. وبهذا اعتُبرت هذه التوصية منقّدة.

وتناولت التوصية 2 ضرورة استعراض مكتب الشؤون القانونية جميع العمليات والإجراءات التشغيلية الموحدة المتاحة في جميع الوحدات التنظيمية والمجالات الوظيفية من أجل تحديد العمليات التي قد تتطلب إجراءات تشغيلية موحدة جديدة أو محدثة. واستجابة لهذه التوصية، استعرض المكتب العمليات القائمة وأنشأ وأصدر مجموعتين من الإجراءات التشغيلية الموحدة الجديدة في الفترة المشمولة بالتقرير. وحدد المكتب أيضاً مجموعتين أخريين من الإجراءات التشغيلية الموحدة لاستعراضهما وتحديثهما. وقد أتاحت العملية الجارية المتعلقة بتحديد هذه الإجراءات التشغيلية الموحدة وتحديثها وإعدادها وإصدارها للمكتب تبسيط جوانب معينة من عملياتها الداخلية، وتقييم فعاليتها، ووضع تسلسل واضح وموجز للمسؤولية. وبهذا اعتُبرت هذه التوصية منقّدة.

وتناولت التوصية 3 ضرورة أن ينشئ مكتب الشؤون القانونية آليات رسمية لتبادل المعلومات في المجالات الوظيفية، من أجل مناقشة أفضل الممارسات والدروس المستفادة، بما في ذلك طرائق التنفيذ الفضلى، وممارسات الرصد والتقييم. واستجابة لهذه التوصية، أنشأ المكتب الفريق العامل المعني بالتقييم، الذي هو بمثابة المنتدى الرئيسي لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة والمعايير المتعلقة بالرصد والتقييم، علاوة على مناقشة ووضع وتبادل المنهجيات ومجموعات الأدوات والنماذج والأدوات اللازمة لدعم الشعب في جهود التقييم التي تبذلها. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت عمليات تحديث الرصد والتقييم والمناقشات المتعلقة بذلك جزءاً لا يتجزأ من سياق حوار القيادة الذي يعقد كل عام، ويرأسه مستشار الأمم المتحدة للشؤون القانونية ويحضره جميع رؤساء الوحدات والمديرين في مكتب الشؤون القانونية، واللقاءات المفتوحة السنوية. وقد زادت هذه الآليات من قدرة المكتب على تبادل المعلومات بشأن التقييم وأفضت إلى فهم أعمق لقيمة الرصد والتقييم في النهوض بتنفيذ ولاية المكتب. وبهذا اعتُبرت هذه التوصية منقّدة.

وتناولت التوصية 4 ضرورة أن يعزز مكتب الشؤون القانونية ممارساته في مجال الرصد والتقييم من خلال إنشاء آلية مكرسة على المستوى الرفيع تستعرض الأداء دورياً. واستجابة لهذه التوصية، أنشأ المكتب وحدة للتقييم والتخطيط الاستراتيجي وأصدر سياسة تقييم منقحة في عام 2020 أضفت الطابع الرسمي على أدوار كل من الوحدة، والفريق العامل المعني بالتقييم، والإدارة العليا، إلى جانب مهام التقييم داخل مكتب وكيل الأمين العام. وقد أطلع وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة جميع رؤساء الوحدات التابعة للمكتب على هذه السياسة. وبهذا اعتُبرت هذه التوصية منقّدة.

وتناولت التوصية 6 ضرورة أن يستعرض مكتب الشؤون القانونية ويقيم بصورة أكثر منهجية ما إذا كان جهة مناسبة لتحقيق الغرض المتمثل في دعم أهداف التنمية المستدامة ومختلف التغييرات والولايات التي ستبرز نتيجة لإصلاحات الأمم المتحدة. واستجابة لهذه التوصية، أنشأ المكتب فريقاً عاملاً معنياً بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد ركز الفريق العامل على مدخلات وعمليات محددة ذات صلة بالأهداف التي يضطلع المكتب بولاية محددة بشأنها. وقام الفريق العامل بدور فعال في ضمان إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة عمل المكتب. وبهذا اعتُبرت هذه التوصية منقّدة.

وتناولت التوصية 7 ضرورة أن يملأ مكتب الشؤون القانونية الشواغر بسرعة عن طريق اختيار مرشحين مؤهلين من قوائم المرشحين المقبولين، بما في ذلك عن طريق تحديث قوائم المرشحين المقبولين المتاحة. واستجابة لهذه التوصية، حدّث المكتب جميع قوائم المرشحين المقبولين الموجودة وأحرز تقدماً في ملء الشواغر، في أعقاب الأثر الكبير الذي خلفه تجميد استقدام الموظفين مؤقتاً. وانخفض معدل الشغور في المكتب من 9 في المائة إلى 7,5 في المائة خلال الفترة قيد الاستعراض. وبهذا اعتُبرت هذه التوصية منقّدة.

أولاً - مقدمة

- 1 - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها التاسعة والخمسين المعقودة في عام 2019، في تقرير شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم برامج مكتب الشؤون القانونية (E/AC.51/2019/9).
- 2 - وأعربت اللجنة عن تقديرها للتقرير والتقييم الإيجابي عموماً لما يضطلع به مكتب الشؤون القانونية من أعمال. وأوصت اللجنة، في الفقرة 524 من تقريرها (A/74/16)، بأن تقرر الجمعية العامة التوصيات الواردة في الفقرات 75 إلى 78 و 80 و 81 من التقرير، وأن تنظر الجمعية العامة في التوصيات الواردة في الفقرة 79.
- 3 - وقد صدر هذا التقرير عملاً باستعراض للتوصيات أجري في إطار الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات وهو يدرس حالة تنفيذ التوصيات الست الواردة في التقييم والتي أقرتها لجنة البرنامج والتنسيق. ويتناول الاستعراض أيضاً، حيثما أمكن، مدى إسهام تنفيذ التوصيات في التغييرات البرنامجية.
- 4 - وشملت المنهجية المتبعة في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات ما يلي:
 - (أ) استعراض وتحليل التقارير المرحلية التي تعد كل سنتين عن حالة التوصيات والتي يتم رصدها من خلال قاعدة البيانات الخاصة بتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛
 - (ب) تحليل المعلومات والوثائق والتقارير ذات الصلة التي تم الحصول عليها من مكتب الشؤون القانونية بشأن مختلف المواضيع المتصلة بالتوصيات؛
 - (ج) المقابلات التي أجريت عن بُعد مع عينة مختارة من موظفي مكتب الشؤون القانونية.
- 5 - ويتضمن التقرير التعليقات التي وردت من مكتب الشؤون القانونية أثناء عملية الصياغة. وقد أُطلع المكتب على مشروع التقرير النهائي لإبداء تعليقاته الرسمية عليه، وهي مبنية في مرفق هذا التقرير. ويعرب مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقديره لمكتب الشؤون القانونية لما أبداه من تعاون في إعداد هذا التقرير.

ثانياً - النتائج

- 6 - لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في تقييمه، أن مكتب الشؤون القانونية نفذ برنامج عمله بفعالية وحقق نتائج هامة في جميع المجالات الوظيفية. بيد أنه لاحظ أن هناك بعض الثغرات التي لا تزال تعترى النهج الاستراتيجي لتنفيذ التعاون التقني، والإجراءات التشغيلية الموحدة، وعملية تحديد الدروس المستفادة ونشرها، والإدماج الكامل لأهداف التنمية المستدامة، ورصد وتقييم عمل المكتب. وفي هذا الصدد، قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية التوصيات السبع التالية إلى المكتب، والتي أيدت لجنة البرنامج والتنسيق ستاً منها وهي: وضع وتنفيذ استراتيجية للتعاون التقني تغطي مجالات القانون الدولي ذات الصلة، ولكن الأهم من ذلك أنشطة التجارة الدولية؛ واستعراض جميع العمليات وإجراءات التشغيل الموحدة المتاحة في جميع الوحدات التنظيمية والمجالات الوظيفية من أجل تحديد العمليات التي قد تتطلب إجراءات تشغيلية موحدة جديدة أو محدثة؛ وإنشاء آليات رسمية لتبادل المعلومات في المجالات الوظيفية، من أجل مناقشة أفضل الممارسات والدروس المستفادة في جميع مكونات المكتب، بما في ذلك طرائق التنفيذ الفضلى، وممارسات الرصد والتقييم؛ وتعزيز ممارساته في مجالي الرصد والتقييم الذاتي من خلال إنشاء وظيفة مكرسة

لتنفيذ سياسة المكتب وخطط عمله في مجال التقييم؛ واستعراض وتقييم، على نحو أكثر منهجية، ما إذا كان جهة مناسبة لتحقيق الغرض المتمثل في دعم أهداف التنمية المستدامة وإصلاحات الأمم المتحدة؛ وملء الشواغر بسرعة عن طريق اختيار مرشحين من قوائم المرشحين المقبولين.

7 - وقرر مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في استعراضه، أن جميع التوصيات الست التي أقرتها لجنة البرنامج والتنسيق قد نُفذت (التوصيات 1 و 2 و 3 و 4 و 6 و 7). وثمة أدلة على تحقق نتائج إيجابية ملموسة بفضل تنفيذ التوصيات. ويرد أدناه وصف لحالة تنفيذ كل واحدة من التوصيات.

التوصية 1

استراتيجية التعاون التقني

8 - فيما يلي نص التوصية 1:

ينبغي لمكتب الشؤون القانونية أن يضع وأن ينفذ استراتيجية للتعاون التقني تغطي مجالات القانون الدولي ذات الصلة، وفي هذا السياق تعتبر أنشطة التجارة الدولية هي الأهم. وعلى أقل تقدير، ينبغي لهذه الاستراتيجية أن تقوم بما يلي:

(أ) استعراض الأولويات المواضيعية والإقليمية لدى المستفيدين على أساس احتياجاتهم وولايات المكتب؛

(ب) استعراض المزايا النسبية والقيمة المضافة لمجالات العمل المختلفة؛

(ج) تقييم ترتيبات الشراكة الحالية للمكتب وتحديد الترتيبات التي تعتبر ضرورية وحاسمة لتنفيذ ولايته على المستويات المواضيعية والإقليمية والوظيفية؛

(د) تقييم وتحديد استراتيجيات النشر واحتياجات جمع الأموال لتكميل وتعزيز تنفيذ المساعدة التقنية.

مؤشر الإنجاز: وضع استراتيجية للتعاون التكنولوجي وتنفيذها

9 - استجابة لتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وضعت شعبة القانون التجاري الدولي، في عام 2019، استراتيجية للتعاون التقني. وقد ركزت تلك الاستراتيجية على "الأنشطة غير التشريعية". ووصفت الأنشطة غير التشريعية على هذا النحو بهدف تمييزها عن الدعم الذي تقدمه الشعبة في الإعداد الفعلي لنصوص لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). وقد شملت هذه المجموعة من الأنشطة، على وجه التحديد، تدخلات لتشجيع ترويج اتفاقيات الأونسيترال واعتمادها، بما في ذلك الخدمات الاستشارية الرامية إلى المساعدة في سن نصوص الأونسيترال وبناء القدرات للمساعدة في فهم تلك النصوص واستخدامها وتسييرها.

10 - وقد جاءت استراتيجية التعاون التقني نتيجة استعراض مكن من إيضاح العمليات والأهداف والعناصر الرئيسية اللازمة لتنفيذ أنشطة التعاون التقني لشعبة القانون التجاري الدولي. ولاحظ الاستعراض أن الجهات المستفيدة أكدت الميزة النسبية للشعبة من حيث أنها توفر الحياد، ومجموعات المهارات التقنية، والذاكرة المؤسسية، والمصادقية، والدور القيادي في تنسيق وتحديث ممارسات القانون التجاري الدولي.

11 - وتمثلت أهداف استراتيجية التعاون التقني فيما يلي: كفالة أن يكون للأنشطة غير التشريعية التي تضطلع بها الشعبة أثر مستدام؛ وتلبية احتياجات الدول والجهات الشريكة؛ والاتساق مع أهداف التنمية المستدامة؛ ودعم الدول الأعضاء من أجل تحقيق الأهداف. وكان الأساس النظري الرئيسي المعلن للاستراتيجية هو ضمان توافر الموارد المناسبة لتحقيق هذه الأهداف.

12 - واستنادا إلى استعراض عام 2019، كان من بين العناصر الرئيسية لاستراتيجية التعاون التقني، تصنيف الأنشطة غير التشريعية وأثرها المحتمل من حيث تنفيذ نصوص الأونسيترال. وثمة عنصر رئيسي آخر يتمثل في استحداث أداة للمساعدة في التخطيط للأنشطة غير التشريعية وتحديد أولوياتها على نحو يراعي: ولايات/تعليمات الأونسيترال؛ والاحتياجات التي تبلغ عنها الدول والجهات الشريكة؛ والأهداف الخاصة بمواضيع معينة (التي قد تستند إلى نصوص اعتمدتها الأونسيترال مؤخرا أو إلى أحداث جرت مؤخرا)؛ والأهداف المحددة في الوثائق التي تتعلق بالتعاون الرسمي مع الجهات الشريكة والجهات المانحة؛ وأهداف التنمية المستدامة، والأهداف المتوخاة في مجالي المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان؛ وضرورة تحديد استراتيجيات النشر والاحتياجات من جمع الأموال.

13 - واستنادا إلى هذه الأداة، وضعت خطة عمل سنوية تعكس أولويات شعبة القانون التجاري الدولي، مع مراعاة أهداف الجهات الشريكة والجهات المانحة وتجسيد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. ولاحظت الاستراتيجية أيضا أنه يتعين على إدارة الشعبة أن توافق على الأهداف والمؤشرات الخاصة بمجالات المواضيع والشراكات القائمة أو المرغوبة، مع تقديم القيادات التقنية ذات الصلة لمداخلات في كل مجال من المجالات المواضيعية. وبالمثل، تقرر أن تحدد إدارة الشعبة سنويا أنشطة جمع الأموال للسنة. وعادة ما كان جمع الأموال يتم من خلال مذكرات تفاهم. ووفقا للمقابلات التي أجريت مع موظفي مكتب الشؤون القانونية، سعت الشعبة أيضا إلى تعزيز قدراتها المتعلقة بجمع الأموال من خلال تدريب الموظفين على احتياجات الوكالات الإنمائية.

14 - وقد تبين من استعراض عملية إنشاء استراتيجية التعاون التقني أيضا أن التنفيذ الفعال للاستراتيجية يتطلب نظاما محسنا من أجل تتبع التعاون والمساعدة التقنيين لضمان توليد بيانات متسقة وقابلة للاستخدام يمكن استخدامها لاحقا للاسترشاد بها في عمليات صنع القرار، ولكن أيضا في تقييم الاستراتيجية وتنفيذ التعاون التقني. ولذلك، صممت شعبة القانون التجاري الدولي نظاما جديدا لتتبع سجلات الأنشطة غير التشريعية.

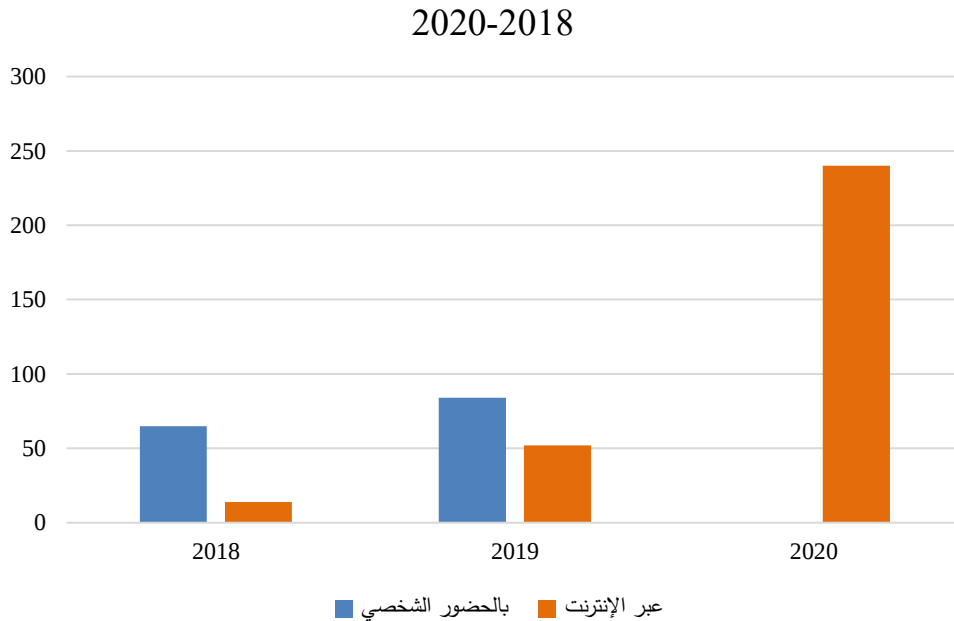
15 - وأطلع موظفو شعبة القانون التجاري الدولي رسميا على استراتيجية التعاون التقني في نيسان/أبريل 2019، من خلال استعراض عام 2019، ليصبح، آنذاك، استخدام النظام الجديد لسجلات الأنشطة غير التشريعية أمرا إلزاميا. وقد أُطلع عليها أيضا وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والإدارة العليا في مكتب الشؤون القانونية خلال حوار القيادة لعام 2020.

16 - وعلاوة على ذلك، أجرت شعبة القانون التجاري الدولي تقييما ذاتيا لاستراتيجية التعاون التقني في كانون الثاني/يناير 2020 وخلصت إلى أن الاستراتيجية وتطبيقها في السنة الأولى من التشغيل لم يؤديا إلى تقديم المساعدة التقنية إلا في الحالات التالية: في الحالة التي يثبت فيها أن تلك المساعدة ذات صلة بعمل الأونسيترال؛ وعندما يُتوقع أن يتسم تقديم المساعدة بالفعالية والكفاءة؛ وعندما تنطوي تلك المساعدة على إمكانية الاستفادة وتكون ذات أثر. ولاحظ التقييم الذاتي كذلك ضرورة إدخال بعض التحسينات فيما يتعلق بتوليد البيانات وتنظيمها بهدف تحسين تنفيذ الاستراتيجية، أي عن طريق تحسين تعليقات الجهات

المستفيدة بشأن تنفيذ الشعبة لأنشطة التعاون التقني من أجل إثبات وجود صلة واضحة بين إجراءات الشعبة واحتياجات الجهات المستفيدة ورضاها.

17 - وأشارت المقابلات التي أجريت مع الموظفين في كانون الثاني/يناير 2022، بعد ثلاث سنوات من إصدار استراتيجية التعاون التقني، إلى أنه على الرغم من أن خطط العمل السنوية ذات التركيز الاستراتيجي لم توضع على النحو المتوخى في السنتين الماضيتين بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن الاستراتيجية توجه أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها شعبة القانون التجاري الدولي وقد عُممت في تخطيط تلك الأنشطة وتنظيمها وتنفيذها وتقييمها. وتشير المقابلات التي أجريت مع الموظفين إلى أن استخدام استراتيجية التعاون التقني أثناء جائحة كوفيد-19 أسفر عن شكل جديد وهجين للتعاون التقني عن طريق الإنترنت تمكنت بواسطته الشعبة من الوصول إلى عدد أكبر من المشاركين. بالفعل، فبينما تغيرت طريقة الإيصال، فإن أعداد حالات الانضمام إلى نصوص الأونسيترال واشترعها ظلت متسقة على نطاق واسع. غير أن مستوى الوعي بنصوص الأونسيترال ازداد، على النحو المبين في الشكل أدناه الذي قدمته الشعبة.

عدد المشاركين في أنشطة الأونسيترال في مجال التعاون والمساعدة التقنيين (بالآلاف)



المصدر: تقارير مكتب الشؤون القانونية.

18 - وتقدر شعبة القانون التجاري الدولي أنه، بالإضافة إلى ذلك، يزود ما يقرب من 1 400 موظف حكومي سنويا بأدوات لبناء القدرات بشأن نصوص الأونسيترال، وهو ما يتم، إلى حد كبير، عن طريق أدوات على الإنترنت. وفي ضوء هذه النتائج الإيجابية، يشجع مكتب خدمات الرقابة الداخلية الشعبة على مواصلة الحرص على أن يكون عملها وجيها وفعالا عن طريق نقل نظام السجلات إلى قاعدة بيانات، وإجراء استعراضات مستمرة لاستراتيجية التعاون التقني وإدخال تحديثات عليها بصورة مستمرة.

19 - وبناء على ما تقدم، يعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه التوصية قد نُفِّذت.

التوصية 2

استعراض إجراءات التشغيل الموحدة

20 - فيما يلي نص التوصية 2:

ينبغي على المكتب أن يجري استعراضاً لجميع العمليات وإجراءات التشغيل الموحدة المتاحة عبر الوحدات التنظيمية والمجالات الوظيفية بهدف تحديد تلك العمليات التي قد تتطلب إجراءات تشغيل موحدة جديدة أو محدّثة. وينبغي للمكتب أن يضمن استخلاص المعارف وحفظ الذاكرة المؤسسية لدعم عمله بصورة مستمرة.

مؤشر الإنجاز: استعراض إجراءات التشغيل الموحدة وإصدارها في جميع المجالات الوظيفية

21 - استجابة لهذه التوصية، اشتركت وحدة التقييم والإدارة الاستراتيجية والفريق العامل المعني بالتقييم (انظر التوصيتين 3 و 4) في استعراض مستمر لتقييم الإجراءات التشغيلية الموحدة القائمة وتحديد أيها يمكن أن تكون موضوع استعراض. وقد حددا أيضاً العمليات التي ستستفيد من وضع إجراءات تشغيلية موحدة جديدة. وكان الاستعراض ذا طابع تشاركي إذ شمل جميع الشُّعب داخل المكتب.

22 - ونتيجة لهذه الجهود، صدرت مجموعتان من الإجراءات التشغيلية الموحدة الجديدة هما:

(أ) مجموعة بعنوان "الدعم الذي يقدمه مكتب الشؤون القانونية لعمليات المساءلة الجنائية في الأمم المتحدة"، التي صدرت في عام 2020 وأعدّها مكتب المستشار القانوني وشعبة الشؤون القانونية العامة. وتحدد هذه الإجراءات التشغيلية الموحدة الخطوات العامة التي يتعين على مكتب الشؤون القانونية اتباعها في تقديمه الدعم القانوني للأمم المتحدة فيما يتعلق بعمليات المساءلة الجنائية التي تشمل موظفي الأمم المتحدة؛

(ب) مجموعة أخرى بعنوان "نشر معاهدات مكتب الشؤون القانونية"، التي صدرت في عام 2021 وأعدّها قسم المعاهدات. وتفصل هذه الإجراءات التشغيلية الموحدة عملية نشر المعاهدات والإجراءات المتعلقة بالمعاهدات المسجلة أو المودعة في ملفات والمحفوظة لدى أمانة مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (United Nations Treaty Series) بموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، حدّدت مجموعتان من الإجراءات التشغيلية الموحدة بهدف استعراضهما وتحديثهما، ويجري إعطاء الأولوية لإصدارهما وهما الإجراءات التشغيلية الموحدة لشعبة القانون التجاري الدولي بشأن تعزيز مراقبة الجودة وتبسيط إعداد وتقديم وثائق الهيئات التداولية للأونسيترال وأفرقتها العاملة، والإجراءات التشغيلية الموحدة لعمليات حفظ السجلات في شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.

23 - وكان للعملية الجارية المتعلقة بتحديد إجراءات تشغيلية موحدة في مكتب الشؤون القانونية وتحديثها وإعدادها وإصدارها أثر كبير على عدة جوانب من أساليب عمل المكتب. وتشير المقابلات التي أجريت مع الموظفين إلى أن استعراض وإصدار إجراءات تشغيلية موحدة قد ساعدا على توثيق العمليات وأساليب العمل القائمة، وتبسيط جوانب معينة من هذه العمليات الداخلية وتقييم فعاليتها، إلى جانب وضع تسلسلات واضحة وموجزة للمسؤولية فيما يتعلق بمجالات العمل الحاسمة التي تشمل أكثر من شعبة واحدة من شعب المكتب.

24 - وبناء على ما تقدم، يعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه التوصية قد نُفِّذت.

التوصية 3

الآليات الرسمية لتبادل المعلومات في جميع المجالات الوظيفية

25 - فيما يلي نص التوصية 3:

ينبغي للمكتب إنشاء آليات رسمية لتبادل المعلومات عبر المجالات الوظيفية لمناقشة أفضل الممارسات والدروس المستفادة في جميع أنحاء المكتب، بما في ذلك طرائق التنفيذ الفضلى وممارسات الرصد والتقييم.

مؤشر الإنجاز: إنشاء آليات رسمية لتبادل المعلومات

26 - استجابة لهذه التوصية، أنشأ مكتب الشؤون القانونية الفريق العامل المعني بالتقييم في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وتشير اختصاصات الفريق العامل هذا إلى أنه يمثل المنتدى الرئيسي لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة والمعايير المتعلقة بالرصد والتقييم، علاوة على مناقشة ووضع وتبادل المنهجيات ومجموعات الأدوات والنماذج والأدوات اللازمة لدعم الشعب في جهود التقييم التي تبذلها. ويضطلع الفريق العامل بالتقييم المنهجي والدوري لتعليقات الجهات صاحبة المصلحة بشأن تنفيذ أعمال المكتب، وهو ما يتيح استخلاص الدروس المستفادة وتبادل أفضل الممارسات. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، اجتمع الفريق العامل دورياً بالحضور الشخصي أو عن طريق منصة Teams، وكذلك على الصعيد الثنائي في مجموعات أصغر من أجل تبادل المعلومات عن أنشطة التقييم المستمر في المكتب، وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتوفير التدريب على التقييم، على نحو ما دعت إليه التوصية. فعلى سبيل المثال، وبغية دعم شعب المكتب فيما تبذله من جهود للتقييم الذاتي، أحيط الفريق العامل علماً بالتقييمات الذاتية الداخلية وزُود بمواد ومجموعات أدوات ومعايير ونماذج لأفضل الممارسات وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، واستفاد من الدعم الذي يقدمه قسم التقييم في شعبة التحول المؤسسي والمساءلة التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال.

27 - وبالإضافة إلى الآلية الرسمية للفريق العامل، أنشأ مكتب الشؤون القانونية أيضاً جزءاً مخصصاً لأنشطة التقييم وأفضل الممارسات خلال حوار القيادة الذي يعقد كل عام، بوصف ذلك من الممارسات الفضلى. وحوار القيادة اجتماع إلزامي يعقد مرة واحدة في السنة، ويرأسه المستشار القانوني ويحضره جميع رؤساء الوحدات والمديرين. ففي حوار القيادة الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر 2020، على سبيل المثال، جرى عرض ومناقشة التقييم الذاتي الذي أجرته شعبة القانون التجاري الدولي لاستراتيجيتها للتعاون التقني ولعملية وضع إجراءات تشغيلية موحدة جديدة بشأن عمليات المساءلة الجنائية في الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، يجري منذ عام 2019، تناول ومناقشة التقدم والتطورات المتعلقة بالرصد والتقييم خلال اللقاء المفتوح السنوي الإلزامي لمكتب الشؤون القانونية.

28 - وتشير المقابلات التي أجريت مع الموظفين إلى أن الفريق العامل لا يزال يجتمع، وإن كان ذلك يتم في بعض الأحيان بصورة غير رسمية وعلى صعيد ثنائي. وتشير المقابلات التي أجريت مع الموظفين كذلك إلى أن الآليات الرسمية زادت من قدرة مكتب الشؤون القانونية على تبادل المعلومات بشأن معلومات التقييم، وأدت إلى تعزيز ثقافة التقييم في المكتب وإلى فهم أعمق لما يستتبعه الرصد والتقييم والطرق التي يمكن بها للتقييم أن يدعم المكتب في تعزيز ولايته. ووسعت هذه الآليات أيضاً فرص المكتب لاستخلاص الدروس وتبادل أفضل الممارسات على صعيد النطاق الكامل للأنشطة التي يضطلع بها.

29 - وبناء على ما تقدم، يعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه التوصية قد نُفذت.

التوصية 4

تعزيز الرصد والتقييم الذاتي من خلال إنشاء آلية مكرسة

30 - فيما يلي نص التوصية 4:

ينبغي للمكتب أن يعزز ممارساته في مجال الرصد والتقييم الذاتي من خلال إنشاء آلية مخصصة على مستوى إداري عالٍ تقوم باستعراض الأداء بشكل دوري، مدعومة بوظيفة مخصصة تتفقد سياسة المكتب وخطط عمله والجهود التي يبذلها في مجال التقييم، وذلك عن طريق ما يلي:

(أ) تطوير واستعراض منهجيات ومجموعات أدوات وقوالب وأساليب للرصد والتقييم الذاتي، تدعم الشعب في جهودها التقييمية؛

(ب) تيسير إجراء استعراض دوري (فصلي) ومنهجي للأداء والنتائج، بهدف دعم الإدارة؛

(ج) دعم جهود التقييم الذاتي داخل الشعب، بما في ذلك التقييم المنهجي والدوري لتعليقات الجهات صاحبة المصلحة واستقصاءات التقييم.

مؤشر الإنجاز: تطوير وإنشاء وظائف ومنهجيات للرصد والتقييم الذاتي

31 - استجابة لهذه التوصية، أنشأ مكتب الشؤون القانونية وحدة التقييم والتخطيط الاستراتيجي في عام 2019. والوحدة تابعة مباشرة لوكيل الأمين العام للشؤون القانونية، وهي مسؤولة عن تنفيذ سياسة التقييم التي ينتهجها المكتب. وفي إطار تعزيز ممارسات التقييم الذاتي التي تتبعها الوحدة، قامت بتحديث سياسة التقييم التي ينتهجها المكتب، والتي وافق عليها وكيل الأمين العام ودخلت حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر 2020. وقد أطلع جميع رؤساء الوحدات في المكتب على سياسة التقييم الجديدة وجرى نشرها مرة أخرى خلال حوار القيادة الذي عقده المكتب. وتحدد هذه السياسة المبادئ والمعايير التي تسترشد بها التقييمات الداخلية والتقييمات الذاتية في المكتب؛ وتوضح الأدوار والمسؤوليات؛ وتوفر التوجيه بشأن تخطيط التقييم وتحديد أولوياته؛ وتشرح طريقة اختيارها وإدراجها في الميزانية والكشف عنها. وهي توضح أيضاً وظائف ومنهجيات الرصد والتقييم الذاتي، علاوة على النطاق الذي يغطيه. وتبرز السياسة، على وجه الخصوص، أنها تنطبق على جميع أنشطة المكتب، بما في ذلك على المشاريع الممولة من أموال خارجة عن الميزانية. وتوفر السياسة كذلك مبادئ توجيهية تخص اختيار التقييمات الذاتية الداخلية على أساس الأولوية والصلة بالأهداف الاستراتيجية للمكتب وولاياته التشريعية، مع التركيز على السياسات أو الإجراءات الجديدة واستعراض المسائل الشاملة أو المواضيعية حسب الاقتضاء والأهمية. وفيما يتعلق بآليات المتابعة، توضح السياسة أيضاً أنه ينبغي رصد جميع التقييمات ومتابعتها بصورة منهجية، وتكفل إسناد التوصيات إلى مدير كبير يكون مسؤولاً عن تنفيذها.

32 - ووفقاً لهذه السياسة، وتعزيزاً لممارسات الرصد والتقييم الذاتي التي يتبعها مكتب الشؤون القانونية، يتمثل دور وحدة التقييم والتخطيط الاستراتيجي في دعم تطوير واستعراض منهجيات وممارسات الرصد والتقييم، مع دعم الوحدات والشعب فيما تبذله من جهود تقييم. وتشرف الوحدة على استعراض وتقييم العمليات التي يقوم بها المكتب دعماً لأهداف التنمية المستدامة، والعمليات المتعلقة بوضع استراتيجيته للتعليم والتقييم.

33 - وبغية الاضطلاع بهذا الدور، وضعت وحدة التقييم والتخطيط الاستراتيجي نموذجاً موحداً للتقييمات الداخلية والتقييمات الذاتية فيما يتعلق بوضع واستعراض منهجيات الرصد والتقييم الذاتي، ومجموعات

الأدوات، والنماذج، والأدوات اللازمة لدعم جهود التقييم. واعتمدت الوحدة على موارد فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وعلى مجموعات أدواته ونماذجه وأدلتته من أجل دعم مكتب الشؤون القانونية في هذا الصدد وأطلعت المكتب عليها. وفي هذا الصدد، أصبح المكتب، من خلال جهود الوحدة، عضواً كاملاً العضوية في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في كانون الثاني/يناير 2022. وقبل ذلك، كانت الوحدة مراقباً نشطاً في اجتماعات الفريق وشاركت في عدة أفرقة عاملة، بما في ذلك الفريق الذي نقح المبادئ التوجيهية الأخلاقية للتقييم التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، والفريق المعني بتقييم السياسات والأعمال المعيارية، والفريق العامل المعني بإدماج المسائل الجنسانية ومنظور الإعاقة.

34 - وساعدت وحدة التقييم والتخطيط الاستراتيجي أيضاً في إجراء استعراضات منهجية لأداء الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الشؤون القانونية، من أجل دعم الإدارة عن طريق تيسير تقديم تعليقات الجهات صاحبة المصلحة وخدمات التقييم، وقدمت هذا الدعم على نحو يتماشى مع احتياجات كل وحدة على حدة. ودعمت الوحدة، على وجه التحديد، شُعب المكتب عن طريق طلب تعليقات من الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة من خلال دراسات استقصائية واستبيانات ومناقشات ثنائية بعد التدريب وعمليات بناء القدرات أو بعد اجتماعات لجنة القانون الدولي. وقد استخدم مديرو البرامج هذه التعليقات في تقييماتهم الذاتية الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، نسقت الوحدة الجزء المنشأ بشأن تقاسم المعلومات المتصلة بأنشطة التقييم خلال حوار القيادة واللقاء المفتوح السنويين، واجتمعت مرارا مع وكيل الأمين العام لمناقشة عملها في مجال التقييم.

35 - وخلال الفترة قيد الاستعراض، وبدعم من وحدة التقييم والتخطيط الاستراتيجي، أنجزت شعب مكتب الشؤون القانونية أربعة تقييمات ذاتية: تقييم أجرته شعبة القانون التجاري الدولي فيما يتعلق باستراتيجية التعاون التقني بشأن الأنشطة غير التشريعية؛ وتقييم أجرته شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار لتقييم مدى اتساق ووجاهة التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها والهيئات الأخرى المتعددة الأطراف في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار؛ والتقييم الذي أجرته شعبة الشؤون القانونية العامة بشأن دعم التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة للتصدي لجائحة كوفيد-19؛ وتقييم أجره قسم المعاهدات بشأن منشورات المعاهدات. وقادت هذه التقييمات الذاتية جهات التنسيق التابعة للفريق العامل المعني بالتقييم على مستوى الشعب (نوقشت في التوصية 3). وكان لجهات التنسيق دور فعال في دعم التقييمات، وقد ساعدت في المسائل الموضوعية وفي تيسير المدخلات الواردة من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك من خلال المقابلات وتصميم بروتوكولات المقابلات. وقد شجعت جهات التنسيق في الشعب الأخرى على المشاركة في العملية.

36 - وتشير المقابلات التي أجريت مع الموظفين إلى أن سياسة التقييم المحدثة قد أسفرت عن تحسينات ملحوظة في نوعية التقييمات التي يجريها مكتب الشؤون القانونية. وشددوا أيضاً على حدوث تغيير في الثقافة في المكتب فيما يتعلق بالتقييمات، مشيرين إلى أن التقييمات لم تسمح باستعراض الممارسات السابقة فحسب، بل أيضاً باستخدام أداة حية لإعادة تصور العمليات وأساليب العمل في المكتب.

37 - وبناء على ما تقدم، يعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه التوصية قد نُفِدت.

التوصية 6

استعراض وتقييم مسألة الملاءمة لتحقيق الغرض المتمثل في دعم أهداف التنمية المستدامة على نحو منهجي

38 - فيما يلي نص التوصية 6:

ينبغي لمكتب الشؤون القانونية أن يستعرض وأن يقيّم بشكل منهجي ما إذا كان مناسباً للغرض في دعم أهداف التنمية المستدامة والتغييرات والولايات المختلفة التي ستنبثق عن إصلاحات الأمم المتحدة.

مؤشر الإنجاز: استعراض أهداف التنمية المستدامة وإصلاحات الأمم المتحدة وإدماجها الكامل في خطة عمل المكتب

39 - استجابة لهذه التوصية، أنشأ مكتب الشؤون القانونية، في عام 2019، فريقاً عاملاً معنياً بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد أطلع وكيل الأمين العام جميع رؤساء الوحدات في المكتب على اختصاصات هذا الفريق العامل. ويمثل الفريق العامل المنتدى الرئيسي الذي يعمل المكتب من خلاله على إدماج وتعزيز أهداف التنمية المستدامة. ويتألف الفريق العامل من جهة تنسيق واحدة من كل وحدة أو شعبة، ويتمثل دوره الأساسي المعلن في أن يكون بمثابة منتدى رئيسي لتبادل أفضل الممارسات والمعارف والفرص والخبرات بشأن إدماج وتعزيز أهداف التنمية المستدامة في عمل المكتب. ويتضمن الهدف منه أيضاً في تحديد الشراكات الممكنة واستكشاف الفرص المحتملة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينشط الفريق العامل منذ الفترة السابقة لإصدار اختصاصاته، وذلك عن طريق عقد اجتماعات ثنائية واجتماعات جماعية بغرض تعزيز إدماج أهداف التنمية المستدامة على جميع مستويات المكتب.

40 - ومنذ تقرير الأمين العام وخطابه أمام الجمعية العامة بشأن موضوع خطتنا المشتركة للتجديد بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، في أيلول/سبتمبر 2021، ركز الفريق العامل على مدخلات محددة من أجل المساهمة في العمليات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي يملك مكتب الشؤون القانونية قدرة وخبرة محددين بشأنها، مثل الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (المتعلق بسيادة القانون) والهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (المتعلق بالمحيطات) والهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة (المتعلق بالنمو الاقتصادي). ويجتمع أعضاء الفريق العامل بانتظام لمناقشة إسهام المكتب في تحقيق رؤية الأمين العام. فعلى سبيل المثال، يمكن الاطلاع على إسهام المكتب في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في تقرير الأمين العام عن سيادة القانون (A/76/235)، الذي يتطرق لبناء القدرات في شؤون المحيطات وقانون البحار، و 33 إجراءً تشريعياً فيما يتعلق بنصوص الأونسيرال، منها حالة انضمام واحدة إلى الاتفاقية بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول.

41 - وقام الفريق العامل بدور فعال في ضمان أن تنعكس أهداف التنمية المستدامة بصورة متزايدة في الميزانيات البرنامجية المقترحة لمكتب الشؤون القانونية. فعلى سبيل المثال، مقارنة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2018، تدمج نسخة عام 2020 أهداف التنمية المستدامة بشكل أوضح في خطط عمل الشعب ذات الصلة.

42 - وبناء على ما تقدم، يعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه التوصية قد نُفِذت.

التوصية 7

ملء الشواغر عن طريق اختيار مرشحين من قوائم المرشحين المقبولين

43 - فيما يلي نص التوصية 7:

ينبغي للمكتب أن يملأ الشواغر بسرعة عن طريق اختيار مرشحين من قوائم المرشحين المقبولين. وينبغي له أن يُنشئ قوائم بالمحامين والموظفين في جميع المجالات المواضيعية عن طريق تحديد المرشحين المؤهلين.

مؤشر الإنجاز: توفر قوائم محدثة ومتاحة، وخفض معدلات الشواغر في جميع الشعب

44 - استجابة لهذه التوصية، حدث مكتب الشؤون القانونية جميع قوائم المرشحين المقبولين على كل مستوى من مستويات الرتب الفنية على أساس مستمر كلما اختتمت عملية من العمليات في نظام إنسبيرا. وكان لتجميد التوظيف الذي فرض على جميع الوظائف الممولة من الميزانية العادية في عام 2020 أثر كبير على المكتب. بيد أنه تم تخفيف إجراء التجميد في أيار/مايو 2021، وهو ما أفرز إجراء عمليات استقدام الموظفين وأدى إلى تحسين معدل الشواغر.

45 - واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2022، أصبح معدل الشواغر في جميع فئات الموظفين الفنيين في مكتب الشؤون القانونية يبلغ 7,5 في المائة، وهو ما يمثل انخفاضاً عن نسبة 9 في المائة المشار إليها وقت إجراء تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2019. وقد كان هناك، على وجه التحديد، شاغلان في شعبة التدوين، واثنان في شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، وواحد في شعبة القانون التجاري الدولي، واثنان في شعبة الشؤون القانونية العامة، وهو ما مجموعه سبعة شواغر في الفئة الفنية (بالمقارنة مع 11 شاغراً من الفئة الفنية في تقييم عام 2019).

46 - وبناء على ما تقدم، يعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه التوصية قد نُفذت.

ثالثاً - الخلاصة

47 - اتخذ مكتب الشؤون القانونية خطوات هامة لتنفيذ التوصيات الست الواردة في التقييم، مما سمح بتحقيق عدة نتائج إيجابية. فقد وُضعت استراتيجية للتعاون التقني ونُفذت وعُممت في جميع ما تقوم به شعبة القانون التجاري الدولي من أنشطة ذات صلة بتخطيط أنشطة التعاون التقني وتنظيمها وتنفيذها وتقييمها. وصدرت مجموعتان من الإجراءات التشغيلية الموحدة، وحُددت مجموعتان إضافيتان بهدف استعراضهما وتحديثهما. وأنشئت آليات رسمية لتبادل المعلومات بشأن الرصد والتقييم وبشأن أهداف التنمية المستدامة في جميع المجالات الوظيفية. وعُزز الرصد والتقييم في المكتب من خلال إصدار سياسة تقييم منقحة وإنشاء فريق عامل معني بالتقييم ووحدة للتقييم والتخطيط الاستراتيجي. وقام الفريق العامل المعني بأهداف التنمية المستدامة بتيسير أنشطة المكتب المتعلقة بهذه الأهداف التي أدمجت بالكامل في الميزانية البرنامجية للمكتب. وبالإضافة إلى ذلك، خُفض معدل الشواغر عموماً وفي جميع الشعب.

المرفق *

التعليقات الواردة من وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة

1 - يشير هذا النص إلى مذكرتكم المؤرخة 8 آذار/مارس 2022 (IOS-2022-00322) التي أُلتم بها مشروع تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تنفيذ توصيات المكتب الواردة في التقرير المتعلق بتقييم مكتب الشؤون القانونية (E/AC.51/2019/9) لكي نستعرضه ونقدم تعليقات رسمية عليه.

2 - وقد استعرضنا مشروع التقرير، وبعد بعض المراسلات بين شعبة التفتيش والتقييم في مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التقييم والتخطيط الاستراتيجي في مكنتي بشأن تنفيذ التوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2019، يسرنا أن نبغكم بأننا نتفق مع نتائج الاستعراض الواردة في مشروع التقرير.

3 - وسيواصل مكتب الشؤون القانونية العمل جاهدا من أجل الاستجابة لاحتياجات الجهات صاحبة المصلحة والمستفيدة من خدماته عن طريق ما يملكه من مجموعة قيمة من المهارات القانونية المتخصصة وبما لديه من ذاكرة مؤسسية ومصادقية وحياد في الوفاء بولايتنا.

4 - وإذ أكرر تأكيد الأهمية التي أوليتها لتعزيز ممارسات مكتب الشؤون القانونية في مجال الرصد والتقييم، أود أن أبرز الأثر الإيجابي لتنفيذ التوصيات في توطيد ثقافة الرصد والتقييم في مكتب الشؤون القانونية. وقد عزز إنشاء وحدة التقييم والتخطيط الاستراتيجي في مكنتي وإنشاء الفريق العامل المعني بالتقييم، ما يضطلع به المكتب من حيث وضع واستعراض منهجيات وممارسات الرصد والتقييم، وهو ما تجلّى أيضا في استعراض سياسة التقييم التي ينتهجها مكتب الشؤون القانونية، والتقييمات التي أجريت، والإجراءات التشغيلية الموحدة التي وضعت خلال الفترة قيد الاستعراض.

5 - وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر لشعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولا سيما السيد خوان كارلوس بينيا وفريقه، على ما قدموه من دعم خلال فترة تنفيذ واستعراض التوصيات المشار إليها. وإننا نقدر أجل التقدير الوقت الذي استثمره السيد بينيا وفريقه في مكتب الشؤون القانونية بينما كان مكنتي يعكف على تعزيز معارفه وقدراته في مجال الرصد والتقييم. ونحن نقدر أيضا التفاعلات مع فريق شعبة التفتيش والتقييم، ولا سيما السيدة إينيس كوان أثناء استعراض تنفيذ التوصيات. وإننا نقدر أجل التقدير تفاعلاتهم معنا طوال العملية ورحابة صدرهم لتقبل آرائنا.

* في هذا المرفق، يعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية النص الكامل للتعليقات الواردة من مكتب الشؤون القانونية. وقد أُرسيّت هذه الممارسة انسجاما مع قرار الجمعية العامة 263/64، بناء على توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.